

كان من متى وانما يدخل مع هؤلاء وما يكون سلبا ما يستدعي في الفصل وليس ينبغي وما يستدعي
 انتهى وليس ينبغي ان يوجب بالشيء غير هذا الا ان يصرح السماع في معنى القليل ذكره في
 والفصل والجزء والماستغلا والظرفية والاشتمال كما في وضع اليد في التمسيل وذكر في الثانية
 بعد ذلك ويذكر ان المحاسب وزاد بعضهم يعني عند وربما زاد في سبيل المنعوم القوم وهو
 على قول من عد من في القصر فالواجب خلافه الخامس شرط في زيادتها ان يكون في غير حجب
 وكرهه وزاد ابن هشام في الحذف شرط ان لا يكون فاعلا او مفعولا به او مستندا قال في اهله
 اكثرهم فيلزمهم زيادتها في الجزاء والتميز والمالك وهو لا يجوز ذلك وقال الشافعي لا بد من
 شرط ثالث وهو ان يكون النكرة يراها العموم فان لم تكن كذلك لم يرد فيها فلا يقال
 ما رددت من قام ولا ما هذا من رجلا ويجوز دخولها على المتدا والفاعل والمفعول قال في
 هذا الشرط بعض المحققين منهم ابن عصفور وهو قول يوضع القياس ومن عني به ابن ابي البريم
 السادس قال الشافعي قوله وزيد يقتضيه تنصوع على السماع لانه اني به كل بضعة الماضي ذلك
 انما يصدق على العرب فانهم الذين زادوا مع انهم قيس شرطه ولو اراد زيادة القياس لقال
 بزاد او نحوه وما يعطى معناه القياس قال في حجب بانها اراد ان اهل القياس من المخاطب
قول الغيبة للاختصاص واللام والى فيه امور الاول ظاهره ان الثلاثة على السواء وليس
 كذلك بل الى اسكن فيه متى وكذا لا يقال بالابتداء وفيه بعض الفعل شيئا واللام
 فاضعف منها لان الاكثر بكونها بناء على ان كل خوف لا يخرج عن معناه الثاني شرط حتى ان
 يكون مجرورها جزاء ما قبلها او مضافا الى الحزيم ابن مالك في شرح الكافية وفي سبيل المنعوم
 في شرح التمسيل وشرح نفعه عدم اشتراط قال ابو حيان والجمهور على اشتراط الثالث شرط
 ايضا ان يكون غاية لما قبلها خلافا للكوفيين فعلى الاشتراط مجمل في غيره على العارفين
 ابتداء نحو العجب حتى الحريميس زينه ذكره في التمسيل وشرحه الرابع اطلاق الاشتراط
 الزمان والمكان وغيرهما وهو كذلك فهو اوسع من تقيده في من الحس لم يذكره في حجب
 غير هذا المعنى وزاد ابن الحاجب وقال والى الاشارة ويصح قولك في معنى غير
 وعنده بان المراد دخولها بعد ما قبلها وهذا لا يحسن ان يقول متى واول ما هذا
 بيان لحكم الغيبة معها هل يدخل ولا يقع ما في اليمين مع مجرورها الغيبة وعلم ذلك في
 وطابق من البصرين وذكره ابن مالك في كافيته وزاد فيها ان يكون بمعنى عند وزاد في التمسيل

ان يكون

ان يكون التبيين من والظرفية وبمعنى اللام وزاد الاخفش والبا والقراف يكون زائدا
 السادس ما ذكره ابن الحاجب من دخول الغيبة في الي على قوله في حتى يكونه بيان بان اليمين
 فان اكثر ما ورد منه الى يدخل وحتى بالعكس ولم يبين ما الحكيم عند الاطلاق وفيه اربعة اقوال
 اصحها يدخل مع حتى ولا يدخل مع حتى فاحسن من عبارة في الكافية قوله في الوافية الى
 حتى لانها تم مع ظهور معناها حتى حتى فانه صريح بالدخول في حتى دون **والثانية**
 واللام للمالك وسببه يندرج فيه الاستحقاق والاختصاص لانه متعلق في شرح الكافية على شرح
 للغوس كونه في التمسيل جملته معيارا للشايب للملك قال ابن هشام يستغنى بالاختصاص عن ذلك
 والاستحقاق ويشمل ما مثل الثالثة ويرجح ان فيه تقديرا للاشارة على ذلك جري ابن الحاجب
 فقال واللام للاختصاص لم يذكر للملك ولا الاستحقاق ولكن فرق بعضهم بين الاستحقاق والاختصاص
 بان الاول اجب اذ هو ما شهدت به العادة وقد كتبت في السلي الى من غير شارة عادة اذ ليس
 من لازم البشر مثلا ان يكون له ولد قولها في نحوها ايضا ذكره في كافيته ومثله في شرحها بقوله
 من ذلك ومثله ابنه في قوله قلت لكذا ولم تذكر في التمسيل ولا شرحه بل فيه ان اللام في الاية
 للملك وفي المثال للتبليغ قال ابن هشام وانه لا يندرج في التمسيل لانها متعلقة بحرفها افرس
 زيد العمر وما افرس لكونه قال الشافعي لم يذكر احد من المتقدمين فيما اعلم هذا المعنى
 للام قال ايضا فان التقدير ليست من المعاني التي وضعت الحروف لها وانما ذلك امر لغوي
 متصووه ايضا لا لغوي الذي لا يستعمل بالوصول بنفسه الى الاسم فيقول الى اليد بواسطة
 وهذا القصد كغيره في جميع الحروف لا يها وضعت لتوصل الافعال الى الاما قال واقر
 ما بعد زيه عنه ان يقال اراد بلام التقوية اللام التي يلحق مفعول التقوي للضعف بخفة
 وهي التي تسمى لا التقوية قال ذلك في اربعة مواضع المتأخر والنوع والمبنى النوع نحو ما ارب
 زيد العمر واليايب عشرة حرف لعمدة اذا دخل تعجبا واستغناء قوله وزايدة **قوله الغيبة**
 وريد عبارة في الكافية وزيد في مفعول ذي الواحدة ان بالسبق او تعريفا على من قال
 في شرحها وزاد اللام تقوية لعملة لضعف بانها ضرة او يكون نوعا كما لوصف ونحوه ولا يفصل
 ذلك على ضعف الى واحد انتهى وخط اللام الزايدة بلام التقوية والصواب انما اثنتان وان
 الزايدة هي التي تزد من المتصا يفتن نحو لا بالربك وبين الفعل والمفعول نحو حرف
 لكم وبذلك مثل ابن الحاجب في الشرح ومثلي في سبيل المنعوم فقال والتقوية العامل